تحالف مساواة دون تحفظ

بيان حول التطورات الأخيرة في جمهورية مصر العربية

تموز ٢٠١٣

يرحب "**تحالف مساواة دون تحفظ**" ، وهو تحالف عربي نسوي يضم هيئات و جمعيات نسوية من مصر، سوريا، فلسطين، لبنان، المغرب، تونس، الأردن والبحرين، بخروج الملايين من جماهير الشعب المصرى نساء ورجالاً لاستكمال ثورة ٢٥ يناير ولتحقيق أهدافها والمطالبة بتنحي الرئيس السابق محمد مرسي عن الحكم، بعد أن ثبت تخلي نظام حكم الإخوان المسلمين عن تلك الأهداف والمطالب.

يعتبر التحالف، ان تجربة السنة الماضية، من خلال الممارسات التي قام بها حزب الحرية والعدالة (الإخوان المسلمون) اثناء توليه الحكم اتسمت بالتالي:

- التسلط في الحكم والمؤسسات وإقصاء أطياف عديدة من المجتمع
- النكث بالتعهدات وخاصة الاقتصادية منها وتردي كافة المؤشرات الاقتصادية وتدهور الوضع المعيشي بشكل واضح وخطير
- ضرب الحقوق المدنية وخاصة حقوق النساء عرض الحائط واستبعادهن من آليات اخذ القرار
- ارتفاع وتيرة التمييز والاعتداءات والعنف ضد النساء والأقليات والاعلام
- غياب أي رؤية اقتصادية والاكتفاء بتسول التمويل الخارجي ولا سيما زيادة المديونية
- السير في ركب السياسات الامريكية والغربية في المنطقة ومهادنة اسرائيل

ونتيجة لذلك، لم يكن أمام الشعب المصري، سوى استكمال ثورته السلمية للخروج من هذا الواقع الكارثي والمطالبة مجددًا بالحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية.

وبناء على ذلك، يرى "**تحالف مساواة دون تحفظ**" ضرورة أن تكون أولويات عمل المرحلة الراهنة، بناء الدولة المدنية ودولة القانون وتامين الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية لجميع المواطنين والمواطنات وضمان المساواة والعدالة الاجتماعية بين النساء

والرجال. كذلك يرى التحالف ضرورة رسم رؤية اقتصادية واجتماعية جديدة وشاملة تمكن الحكومات القادمة من الانطلاق لاعتماد سياسات فاعلة لمحاربة البطالة والفقر و لتحقيق المساواة.

كما يؤكد التحالف، أن على هذا المسار أن يكون حواري وتشاركي ومن دون إقصاء أي جهة أو طيف من المجتمع حتى يتسنى للنساء والرجال وكل فئات المجتمع من مناقشة كافة المشاريع المجتمعية المطروحة والوصول إلى خيارات تضمن المساواة والعدالة والكرامة الإنسانية .

وأخير، يؤكد "**تحالف مساواة دون تحفظ**" ضرورة التمسك بالمواثيق الدولية التي تضمن المساواة وحقوق النساء واعتبارها مرجعاً أساسياً للتشريع، ووضع اليات واضحة لاشراك النساء بشكل مؤثر في عملية تعديل الدستور.